مجلة مينا للدراسات الاقتصادية
المجلد03 /العدد 05 (2020) ، ص ص.153-176

البحث العلمي و دوره في تطوير التعليم العالي

دراسة لواقع جامعة الملك فيصل ،كلية التربية ،المملكة العربية السعودية

Scientific research and its role in developing higher education
A study of the reality of King Faisal University, College of Education Kingdom of Saudi Arabia

بلحوت كوثر [1]

[1] طالبة دكتوراه، جامعة عمار ثلجي بالاغواط، الجزائر،belhoutkaouthar1@gmail.com

مخبر: دراسات التنمية الاقتصادية

تاريخ الاستلام: 2019/11/28 تاريخ القبول: 2020/01/12 تاريخ النشر:2020/01/31

ملخص:

يعد البحث العلمي و إنتاج معرفة جديدة من أهم وظائف التعليم العالي ،وهذا ما أكدته دراستنا حول ضرورة اهتمام الجامعات بالمملكة العربية السعودية بالبحث العلمي عن طريق دعم وزارة التعليم العالي ،باعتباره العامل المهم في رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس في مجالات تخصصهم وفي إنجاح عملية التدريس، كما توصلنا إلى أهمية البحث العلمي و الدور الذي يلعبه في كلية التربية بالمملكة العربية السعودية والوسيلة لتطوير المعرفة والتجديد والابتكار والاختراع.

كلمات مفتاحية: البحث العلمي، التعليم العالي ،العملية التعليمية

تصنيف Jel: I2، I23

Abstract :

One of the most important functions of higher education is scientific research and the production of new knowledge ,This is confirmed by our study on the need for universities in the Kingdom of Saudi Arabia to pay attention to scientific research through the support of the Ministry of Higher Education, As the important factor in raising the level of faculty members in their areas of specialization and in the success of the teaching process, We also reached the importance of scientific research and the role it plays in the College of Education in the Kingdom of Saudi Arabia and the means to develop knowledge, innovation, innovation and invention.

Keywords: Scientific research, higher education, educational process
Jel Classification Codes: I2 ; I23

المؤلف المرسل للمقال: بلحوت كوثر، الإيميل: belhoutkaouthar1@gmail.com

1. مقدمة:

إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث في التعليم العالي أصبحت تنال الاهتمام الواسع لمدن العلم والعالم في سباق مع الزمن ،من أجل الوصول والحصول على اكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة و وان قوة الدولة أخذت تعتمد على مقدار تقدمها العلمي و الاختراعات العلمية ومستواها،بالإضافة إلى حجم الإنفاق والاستثمار في مجال البحث العلمي .ويحتل البحث العلمي في الوقت الحاضر مكانه مميزة في تقدم النهضة العلمية حيث تعتبر مؤسسات الأكاديمية والجامعات المركز الرئيسي للنشاط العلمي الحيوي بما يتوفر لها من وظيفة أساسية في تشجيع البحث العلمي.

1.1. مشكلة الدراسة:

بدأت الدول المتقدمة الاهتمام بالبحث العلمي منذ فترة بعيدة أما في الدول العربية فقد بدأت بالبحث العلمي في أوساط القرن الماضي ومازلنا بحاجة ملحة الى تنشيط البحث العلمي وتطويره وحل المشكلات الأساسية التي لازالت تواجهه ومن بينها عدم وجود خطط واضحة للبحث العلمي على المستوى الوطني والنقص الواضح في ميزانيات البحث العلمي وغياب التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي في البلدان العربية وحتى على مستوى البلد الواحد.

و بناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية :**ما هو الدور الذي يلعبه البحث العلمي فيحل المشكلات و تطوير التعليم العالي؟ و ما هو واقع البحث العلمي في التعليم العالي بكلية التربية جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية؟**

2.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في كون البحث العلمي يعد رفاهية أكاديمية تمارسه مجموعة من الباحثين للحصول على الترقية الأكاديمية فهو ضرورة حياتية تتطلبها حركة

التنمية النفسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة للمجتمعات وقد أدركت المجتمعات المتطورة الدور الذي يلعبه البحث العلمي في السيطرة على الهيئة الداخلية للفرد وكذلك البيئة الخارجية.

3.1. أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة في الإجابة عن إشكالية الدراسة بالدرجة الأولى ، كما تهدف إلى:

- فعالية البحث العلمي و مدى إثرائه في التعليم العالي.
- إلقاء الضوء على واقع البحث العلمي و دوره في تطوير التعليم العالي بكلية التربية بالمملكة العربية السعودية

4.1. فرضيات الدراسة:

- يوجد اثر للبحث العلمي على تطوير التعليم العالي
- يوجد ممارسة للبحث العلمي و دوره في تطوير التعليم العالي بكلية التربية بالمملكة العربية السعودية.

1.5. عينة الدراسة: تتمثل عينة الدراسة لواقع البحث العلمي بكلية التربية جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية.

6.1. أساليب جمع البيانات: في القسم النظري تم الاعتماد على مجموعة من المراجع من كتب، مجلات،رسائل و أطروحات .،. في حين تم الاعتماد على جمع البيانات في القسم التطبيقي على جرائد رسمية و تقارير.

2. الإطار النظري حول البحث العلمي

1.2. مفهوم البحث العلمي: ان مفهوم البحث يقع ضمن إطار مفهوم العلم ويظن الكثيرون أن المقصود هو البحث العلمي ، أي ان البحث يتبع الطريقة العلمية او المنهج العلمي لغرض تحقيق أهداف العلم ونتيجة لتفرغ العلوم وظهور التخصصات المختلفة ، فان نوع البحث يحدد بمجاله او بموضوعه (شحادة، 2000)،وقد ظهرت عدة تعريفات للبحث لا حصر لها

ومعظمها تتدفق حول فكرة واحدة وهي أن البحث هو وسيلة للاستفسار الدقيق والمنظم، يقوم بها الباحث لاكتشاف حقائق وعلاقات جديدة تساهم في حل مشكلة ما. وعلى الرغم من هذا التعدد في تعريف البحث العلمي وعدم اتفاق الباحثين على تعريف محدد بسبب تعدد أساليب البحث العلمي وعدم تحديد مفهوم العلم، **فأنها جميعاً تشترك في الأمور التالية** (بدران، 1990):

أنه محاولة منظمة تتبع أسلوب ومنهجاً معيناً ولا يعتمد على الطرق غير العلمية.

- يهدف الى زيادة الحقائق والمعلومات التي يعرفها الإنسان وتوسيع دائرة معارف ليكون أكثر قدره على التكيف مع بيئته والسيطرة عليها.
- يختبر المعارف والعلاقات التي يتوصل إليها ولا يعلنها إلا بعد فحصها والتأكد منها بالتجربة.
- يمثل جميع ميادين الحياة وجميع مشكلاتها ويستخدم مجالات الحياة على حد سواء.
- وعليه يرى الباحث ان البحث العلمي يتضمن جميع الإجراءات المنظمة و المصممة بدقة من أجل الحصول على أنواع المعرفة المصنفة كافة، والتعامل معها بموضوعية و شمولية و تطويرها .

2.2. دور البحث العلمي في أثراء التعليم العالي: من الممكن أن تميز البحث العلمي أو النشاط العلمي المتخصص الذي يمارسه العلماء وأعضاء هيئة التدريس في مجال تخصصهم في حل مشكلات الإنسان في مجالات حياته المتعددة والبحث العلمي ليس تفكير العلماء وإنما تفكير يحتاجه الإنسان وفي ضوء ذلك يمكن تحديد أهمية البحث العلمي وهي كالآتي (الاسعد، 1988):

الرغبة في حب الاستطلاع والتعرف على الجديد واكتشاف الميول.

- طريقة علمية منظمة في مواجهة المشكلات اليومية والعامة.
- يزود المجتمع والناس بالوسائل العلمية الضرورية لتحسين أساليب المجتمع والناس.
- يعمل على رفع كفاءة الباحث وإتقان العمل وزيادة الإنتاج.
- يحقق طموحات والمنافع المادية والثقافية والعلمية لكافة الناس.

- تستخدم البحث لإزالة الشك في البحوث السابقة والرغبة في مواجهة التحدي في حل المسائل العلمية والرغبة في اكتشاف مدى جدية هذه الأبحاث.

و منه يرى الباحث مدى أهمية البحث العلمي فهو يعتبر أحد العناصر الأساسية والمهمة في التعليم الجامعي والعمود الفقري لإنشاء الجامعات ومراكز البحث العلمي وكذلك العامل المهم في رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس في مجالات تخصصهم وفي إنجاح عملية التدريس .

3.2. متطلبات تطوير البحث العلمي والتعليم العالي في الجامعات

- توعية مختلف القطاعات الاقتصادية والزراعية وغيرها بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي في مجالات البحث والتطوير.

- إجراء دراسات ميدانية من قبل مؤسسات التعليم العالي حول المنشآت الاقتصادية والاجتماعية ووحدات البحث التطوير فيها.

- رعاية برامج الدراسات العليا في المجال البحثي النظري والتطبيق للنشاط المختلفة ان ربط الدراسات والأبحاث التي يقوم بها عضو هيئة التدريس بالحياة وربط الصلة بينها وبين مواقع العمل والإنتاج خارج الجامعة يسهم في قيام الجامعة والتعليم العالي بدورها في تنمية المجتمع (فريحات، 2011).

- إن نجاح التعليم العالي في القيام بدوره التنموي والتطويري يعتمد كليا على نجاح البحث العلمية أنشطته المتنوعة التي تستدعي إدارة قادرة على إيصال إلى المكانة الاجتماعية والثقافية لتجعل من الإنتاج الفكري احد أنماط الإنتاج المتطورة.

4.2. معوقات البحث العلمي في الوطن العربي (عوض و عوض، 2005):

- عدم وجود دعم مادي للأبحاث العلمية او المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية .

- العراقيل الإدارية التي تضعها إدارات الجامعات .

- ضعف الصلة بين البحث العلمي وحاجة المجتمع المحلي وعدم توجه الأبحاث إلى علاج قضايا المجتمع.

- تدني المستوى العلمي لبعض أعضاء هيئة التدريس الذي يقف في طريق مشاركتهم في الأبحاث العلمية او في المؤتمرات والندوات المتخصصة.
- وجود فجوة بين مصممي الخطط التنموي ومنفذيها.
- عدم وضوح إستراتيجية للبحث العلمي على المسارين الأكاديمي والواقعي لحل المشكلات اليومية في مختلف القطاعات.

5.2. تطوير البحث العلمي:

إن الخبرة والبحث العلمي هو الوظيفة الأولى في إنتاج المعلومات وهذا التطور الوظيفي يسترجع من ذاكرته الذاكرة الخارجية التي تتاح له ما تيسر من المعلومات والأوعية المرتبطة بالخبرة ثم يوازي وينتهي بتكوين فكرة جديدة أو تصور جديد وهي وظيفة الابتكار (جرادات و اشتراك، 2000).

وعلى الرغم مما ذكر في المعوقات التي تواجه البحث العلمي إلا أن قضية التطور والتنمية المستقبلية تحمل الصورة الإيجابية للأسباب التالية:

- ارتباط صانعي القرار على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمستقبل البحث والتطوير التربوي.
- توفر الكفاءات في جميع مجالات العلوم.
- زيادة المشاركة بأهمية البحث العلمي من خلال المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية.
- وضع إستراتيجية للبحث العلمي مع مراعاة الدعم المادي له.
- التنسيق بين الجامعات ومراكز البحث العلمي لتطوير الدراسات العليا والبحث العلمي على كافة المستويات.

3. التعليم العالي:

1.3. مفهوم التعليم العالي: تشير كلمة التعليم إلى جزء من عملية التربية، ذلك الجزء الخاص بالمحتوى و بالمهارات التي يجب أن يكتسبها الجيل النامي (مجدي، 2007).

فالتعليم هو "جملة ما يكتسبه الفرد من حقائق معرفية عبر الوسائل المتاحة للتعلم"، و التعليم لغة كما ورد في لسان العرب؛ يشتق من علم بالشيء :العلم و الصنعة تعليما و علاما؛ جعله يتعلمها، و من معانيه "الإتقان "فيقال :علم الأمر و تعلمه :أتقنه، و علمت الشيء بمعنى عرفته و خبرته (التميمي، 2007).

تعريف التعليم العالي:يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين او التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم العالي الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي (عزوز، 2012).

يرى الباحث ان التعليم العالي هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، و الذي يهدف لإكساب الفرد معارف، مهارات و قدرات تخدمه و تخدم المجتمع.

2.3. مكونات التعليم العالي

1.2.3. المدخلات : و تتمثل المدخلات في:

الطلبة: يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية و التي يتم من خلالها إعدادهم و التأثير في سلوكهم، اتجاهاتهم و تزويدهم بالمعلومات و المعارف و المهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه، و هو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، سواء ارتبط هذا الهدف بكون التعليم استهلاك، أي أنه يمثل حق الفرد في الحصول عليه، أو ارتبط بالتعليم كاستثمار، من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأس مال بشري (فليح، 2007).

هيئة التدريس:

- يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي و المهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس و كفاءتها (تعتمد العملية التعليمية بدرجة كبيرة على ما يتاح من أساتذة)، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم.

الوسائل المادية :

- تتمثل في الفضاءات البيداغوجية و التي تشمل المباني بكل مرافقها، و لا بد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصا أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات و القاعات و التجهيزات و المختبرات و ورش العمل .

2.2.3. العملية التعليمية: و يقصد بها في المؤسسات التعليمية عمليات التدريس و التدريب و المقررات الدراسية و المناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات و المستجدات العلمية و الثقافية، و أن تتلاءم مع متطلبات البيئة و المجتمع، و أن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكانا في دنيا العمل، و ليس تخريج تخصصات زائدة عن الحاجة و لا تجد لها المكان المناسب لمزاولة العمل، الأمر الذي يؤدي إلى البطالة لأنها عمالة فائضة (السامرائي، 2007).

3.2.3. المخرجات: و هي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات و تتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية و النوعية (مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية، و كفاءتهم من الناحية النوعية.

3.3. أنماط التعليم العالي

1.3.3.التعليم عن بعد: فالتعليم عن بعد هو "نقل مواد التعليم إلى المتعلم في موقع عمله أو إقامته ..و هذا يعني الفصل الجغرافي بين المتعلم و المعلم، حيث لا يتوقع أن يكون اللقاء في قاعة المحاضرات هو الخط الأساسي للعلاقة بينهما، و للتعويض عن اللقاء الفعلي يقوم الطالب بالحصول على المعرفة من خلال وسائل تعليمية حديثة و ذلك للوصول إلى كل ارغب في التعليم العالي (العبادي، 2008).

و بذلك فإن التعليم عن بعد يقوم على مجموعة من المبادئ و هي:

- عدم اشتراط الوجود المتزامن للمتعلم مع المعلم في الموقع نفسه؛

- ضرورة وجود وسيط بين المعلم و المتعلم، و لهذه الوساطة جوانب تقنية، بشرية و تنظيمية؛
- يمكن للمتعلم عن بعد اختيار وقت التعلم بما يتناسب مع ظروفه دون التقيد بجداول منتظمة و محددة سلفا للقاء المعلمين باستثناء اشتراط التقييم؛
- أسلوب من أساليب التعلم الذاتي (التي أدت إلى تعزيز نظام التعليم المفتوح و التعليم المستمر (الحلفاوي، 2006).

و تكمن أهداف عملية التعليم عن بعد فيما يلي:

- تقليل صعوبات إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة لتلبية الطلب المتزايد عليها؛
- زيادة إمكانية الحصول على التعليم و زيادة فرص التحاق الأفراد بالتعليم العالي؛
- إتاحة الفرصة للأفراد للنمو المستمر و تحسين ظروف حياتهم؛
- تخفيض تكلفة التعليم :حيث أن التعليم عن بعد معقول التكلفة و متاح لفئات عديدة (خفض التكاليف يجعلها في متناول الجميع.)

2.3.3.التعليم الالكتروني:

إن المزاوجة بين تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و التعليم و التدريب، أدى إلى ظهور ما يعرف بـ" :التعليم الإلكتروني "الذي يتم عن طريق الحاسوب الآلي و أي مصادر أخرى على الحاسوب تساعد في عملية التعليم و التعلم، و فيه يحل الحاسوب محل الكتاب و محل المعلم، "هذا النوع من التعليم قائم على شبكة الانترنت، و فيه تقوم المؤسسة التعليمية بتصميم موقع خاص بها و لمواد أو برامج معينة لها :و يتمكن المتعلم فيه من الحصول على التغذية الراجعة (الحلفاوي، 2006).

مما سبق نستنتج أن للتعليم عن بعد و التعليم الإلكتروني، ثلاثة مفاهيم رئيسية (العبادي، 2008): أنه نظام تعليمي لا يخضع لإشراف مباشر و مستمر من قبل المعلم؛

- نظام مفتوح للجميع أي تعليم جماهيري لا يتقيد بوقت و مكان لأنه يركز على المتعلم و عملية التعليم الذاتية؛

- يقدم بواسطة الحاسوب سواء كانت المادة التعليمية مسجلة على قرص مرن أو مدمجة أو تصل إلى حاسوب المتعلم بواسطة شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت "أو تبث إليه عبر الأقمار الصناعية...

4.3. عالمية التعليم العالي:

تشير إلى سياسات و برامج خاصة من طرف الحكومات، أما العالمية المؤسسات الأكاديمية...لدعم تبادل الطلاب /الأساتذة، تشجيع البحوث التعاونية مع الخارج، إعداد برامج تعليمية مشتركة مع دول أخرى، و مبادرات أخرى عديدة

و هي ليست ظاهرة جديدة، فمعظم الجامعات تعتمد هذه السياسات كطريقة لعملها أو نشاطها، فعالمية التعليم العالي تضع الطرق التي تساعد المؤسسات التعليمية على التعامل مع العولمة التي أدت إلى:

- زيادة أهمية العلاقات /الروابط بين المؤسسات الجامعية في العالم؛
- انتشار الاتفاقيات بين المؤسسات الجامعية في مختلف البلدان، فتح فروع خارجية..؛
- انتشار التقييم في التعليم العالي بالإضافة إلى ضمان الجودة و اتجاهات أخرى في مجال الإدارة و التنظيم..؛
- خلق تحديات و فرص خاصة بالتعليم العالي؛
- ظهور سوق عالمي، خلق طلب هائل على الكفاءات حول العالم (الرأسمال بشري كفء.) هذا ما أدى بالضرورة إلى عالمية التعليم العالي و البرامج و البحث العلمي.

منذ البدء كانت الجامعات مؤسسات عالمية (تدرس باللغة السائدة"اللاتينية" ، المشتركة و هي المهيمنة آنذاك، و التي كانت تخدم الطلبة من مختلف أنحاء العالم و كذا الأساتذة الذين أتوا من دول مختلفة لنقل المعرفة و نشرها في العالم الغربي (forest & altrbach, 2007) أما في القرن 21 ، و نتيجة للعولمة فقد عرفت عالمية التعليم العالي أوجه عديدة نذكر منها :حراك الطلبة، حراك هيئة التدريس، عالمية المناهج و البرامج، اتفاقيات و شراكات بين مؤسسات التعليم العالي

و بين الدول، ظهور و انتشار شبكات و وكالات خاصة بالاعتماد، ضمان الجودة في التعليم العالي، الجامعات الافتراضية ..و غيرها من المظاهر و التي نوجزها فيما يلي(damme, 2001) :

- **اللغة الإنجليزية:** الانجليزية هي لغة القرن 21 فهيمنة اللغة الانجليزية كلغة للتواصل العلمي لم يسبق لها مثيل منذ هيمنة اللغة اللاتينية في التعليم العالي في جامعات أوروبا خلال العصور الوسطى فهي أكثر لغة تدرس عبر أنحاء العالم(altbach, 2009) ، حيث أن اغلب الطلبة يتوجهون إلى الجامعات التي تدرس باللغة الانجليزية في مختلف الدول.

إذ هناك بعض الدول تعرض برامج تعليمية باللغة الانجليزية لجذب الطلبة من مختلف أنحاء العالم، لتمكين طلبتها من الحصول على تعليم و فرص في السوق الدولية، فمثلا : الدنمارك أحدثت تغييرات في أنظمتها التعليمية، و اعتمدت اللغة الانجليزية كلغة لتقديم خدماتها التعليمية (إلا أنها أبقت على اللغة الدنماركية كلغة رسمية معمولا بها، لاستمرار و بقاء هذه اللغة الأم(forest & altrbach, 2007) .

- **حركة الطلبة /الأساتذة:** حيث هناك ما يزيد عن2.5 مليون طالب يدرسون خارج بلدانهم، و تشير التقديرات إلى أن هذا العدد سيصل الى 7 ملايين سنة (altbach، 2009) .الأغلبية العظمى تتجه نحو أمريكا الشمالية و أوروبا .و لهذا الغرض (تسهيل تبادل الطلبة -الأساتذة)كانت هناك عدة مبادرات إقليمية و دولية؛ تتمثل في اتفاقيات، برامج و شبكات، تساهم في التنقل الإقليمي و الدولي للطلاب و أعضاء هيئة التدريس .نذكر:

- عملية بولونيا في أوروبا و التي تضم أكثر من 40 دولة ،تضم برامج ERASMUS ، و برنامج آخر SOCRATES، الذي يتضمن 8 برامج للتبادل بين الدول الأوروبية في مجال التعليم العالي و التكوين، الذي أصبح يطلق عليه programme d'education et de formation.

- ASEAN ,APEC في أسيا و المحيط الهادي.

- **سوق دولية** : إن تبادل الأساتذة و الطلبة في أوروبا ظهر منذ العصور الوسطى و لا يزال حتى وقتنا هذا، حيث أصبحت الجامعة تلبي حاجات المجتمع العالمي ككل، فهناك تبادل سريع

للأفكار و الاختراعات التي كانت نتيجة للعولمة، و ظهور برامج لتبادل الطلاب في أوروبا socrates) (et erasmus و زيادة حركة الطلاب خاصة من الدول النامية الذين يسعون وراء شهادات عالمية.

إن حركة الطلبة عبر أنحاء العالم تجلب للبلد المضيف :مصدرا اقتصاديا و مصدرا لليد العاملة المؤهلة (راس المال البشري)، ذات مهارات عالية .

أما بالنسبة للبلد الأصلي، فبرجوع هذه الكفاءات فهي تعتمد على هذا التبادل للاستفادة منه في نقل المعرفة و تنمية أنظمتها عن طريق استخدام الخبرات الأجنبية لتطوير قدارتها الداخلية، خلق روابط تكنولوجية و مراكز أبحاث، هذا في حال ما إذا كان البلد يتوفر على قدرات مالية (بإمكانه تعبئة موارد مالية و مادية.)

إن استقطاب النخب سواء من طرف الجامعات أو الدول، أدى إلى خلق سوق دولية تحكم فيها قوى السوق (العرض /الطلب)، تتميز بمنافسة كبيرة على الكفاءات و على توفير تعليم عالي يعزز من مكانة المؤسسة عالميا، ما أدى إلى ظهور:

- مؤسسات جامعية و مؤسسات أخرى تقوم بتوفير تعليم عالي أو تكوين بشهادات معتمدة دوليا، و هي مؤسسات تجارية بالدرجة الأولى و هدفها الربح و ذلك لمواجهة الطلب الكبير على مثل هذه الشهادات؛
- مصادر مختلفة للتمويل (تنوع، خوصصة، متاجرة)؛
- قدرة المؤسسات على توسيع سوقها العالمي لتوفير خدماتها التعليمية بغرض الربح.

4. دراسة حالة كلية التربية- جامعة الملك فيصل- المملكة العربية السعودية

يعتبر التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من أهم المجالات التعليمية التي قفزت خطوات واسعة منذ نشأته لمختلف البرامج والتخصصات التي تطّورت - فطورت بذلك الثروة الإنسانية الحقيقية إلى مجالات التأهل الذي كسب صفات أساسيه ساعدت على الوصول الى الخبرة المتطورة.

فوجود سبع جامعات، وعشرات الكليات المتنوعة في كل مدينه فتح المجال للدراسات العليا، لزيادة الأعداد والتدريب من اجل التأهل للإنتاج العلمي، وهذا مهد الطريق إلى إتاحة الفرصة للعائدين من الخريجين والخريجات بدرجات الدكتوراه والماجستير ان يزيدوا من خبراتهم العلمية والبحثية من اجل مواجهة الأعداد للدارسين بالمراحل العليا.

وعندما واجهت بعض الدول المتقدمة التغير - عملت على تطوير برامجها ومناهجها التعليمية - فقامت روسيا بالمشاركة مع 20 بلداً في مارس عام 1996م بإطلاق (المسبار الفضائي) نحو المريخ ، ورغم فشله ، إلا انه شكل تحديا للولايات المتحدة الأمريكية - التي بادرت بإطلاق المسبار الفضائي الأمريكي (باثفايندر) في ديسمبر 1996م الذي هبط على سطح المريخ في 1997/7/4م ، وكانت مهمته إنزال مركبه (روبورتيه) للأبحاث ذات ستة عجلات (جريدة الشرق الاوسط ، 1997).

ورغم الأزمات التي تواجه الدول العربية والخلافات فيما بينها فقد بدأت تركز جهودها في مراجعة حساباتها في إعداد الإنسان المؤهل ، وذلك بالدراسة لمتطلبات المرحلة القادمة ، وقد توسعت دول الخليج العربي بما فيها المملكة العربية السعودية في مجالات مختلفة ، ومنها التعليم ، إلا أن هذا التوسع يحتاج إلى دراسات مقننة ، وخطط جادة من ناحية التخطيط لتأهيل الطاقات البشرية المتخصصة.

1.4.أهداف التعليم العالي : يهدف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بمختلف أشكاله ومستوياته التخصصية والأكاديمية إلى سد الاحتياجات الحاضرة والمستقبلية للمجتمع، ومن ضمن الأهداف الطموحة على صعيد التنمية ما يلي:

- إنماء الولاء لله سبحانه وتعالى، وتزويد الطالب والطالبة بالتربية الإسلامية التي تجعلهم يشعرون بمسئولياتهم أمام الله ويضعون كل طاقاتهم في المثمر المفيد من الأعمال.
- إعداد مواطنين قادرين ومؤهلين على أداء واجباتهم في خدمة وطنهم دفع بهم الى التقدم والرقي في ضوء مبادئ الإسلام الحكيمة ومثاليته.

- تهيئة الفرصة أمام الموهوبين من الطلاب لمواصلة تعليمهم العالي في كل ميادين التخصص الأكاديمي.
- القيام بدور ايجابي في ميدان البحث الذي يكرس لرقي العالم في مجال الفنون والآداب والعلوم والابتكارات.
- تنمية التأليف الذي يسخر لخدمة العلم لإظهار الفكر الإسلامي وتمكين المملكة من أداء دورها القيادي في بناء الحضارة الإنسانية القائمة على المبادئ السامية للإسلام التي تهدي الجنس البشري الحق .
- ترجمة العلوم و المعرفة المفيدة إلى لغة القرآن ، وإثراء اللغة العربية بالجديد من التعبيرات (والمصطلحات) التي تسد احتياج ، ووضع المعرفة متاحة بين أكبر عدد من المواطنين.
- تقديم خدمات التدريب التي تمكن الخريجين العاملين من الوضع بالتطور الجديد خطوات جديدة.

2.4. نشأة الجامعات السعودية وتطور التعليم العالي: تأسست وزارة التعليم العالي بموجب مرسوم ملكي كريم في 1395/10/8هـ الموافق (1975م)، وهي السلطة المسئولة عن تنظيم مسارات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية والذي يتمثل في الدراسة بالجامعات والبعثات الخارجية.

وكان التفكير في إنشاء الجامعة استكمالا لمقومات المجتمع الحديث الذي بدأت الدولة ترسي دعائمه، حيث سبق إقامة الجامعة . دراسات طويلة شاركت فيها لجنة شكلها (خادم الحرمين الشريفين) الملك فهد بن عبد العزيز(وزير المعارف آنذاك) وعدد من كبار رجال وزارة المعارف وبعض الخبراء- وقد استغرقت تلك الدراسات عامين استطاعت فيها اللجنة أن تضع تقريرها الذي أقامت على أساسه أولى الجامعات في عام 1377هـ، وهي جامعة الملك سعود.

وفي عام 1381هـ تأسست الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- وفي عام 1391 تأسست جامعة الملك عبد العزيز بجده، ومكة المكرمة- وفي عام 1394هـ جامعة البترول والمعادن في

الظهران وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض- وفي عام 1395هـ تأسست جامعة الملك فيصل في الإحساء و الدمام- وفي عام 1401هـ تم تأسيس جامعة أم القرى بمكة المكرمة- رغم ان أول كلّيه تأسست على مستوى التعليم العالي هي (كلية الشريعة) بمكة المكرمة في عام 1369هـ ثم كلية التربية بمكة المكرمة في عام 1382هـ، وفي عام 1390هـ تأسست أول نواة لكليات البنات الجامعية التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات- حيث بدأت بكلية التربية للبنات بالرياض، ثم تلتها 42 كليه جامعيه ومتوسطة في مختلف مدن المملكة (جريدة الجزيرة، 1997).

3.4. دور التعليم العالي تجاه متطلبات العصر :

كانت بداية التعليم الجامعي في المملكة كأي بلد يتطلع الى تحقيق الكم . وقد حدث هذا فعلاً. وأصبح نسبة الخريجين والخريجات بإعداد كبيرة في فروع الجوانب الإنسانية والأدبية أكثر من التخصصات العلمية من الكليات التربوية وغير التربوية الأمر الذي وجهها نحو تحقيق الكيف وبصورة منظمة ومخطط لها من قبل التعليم العالي في مختلف الجامعات والكليات فهناك جوانب من السلبيات تركزت في المناهج أعداد المعلم وكيفية إدارة التلاميذ في المدارس.

و مع عصر الثورة العلمية والتكنولوجية والفضاء، وعصر الانفتاح العالمي بواسطة شبكات الاتصال والمعلومات، وعصر التطور السريع في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية....الخ، وسوف يكون المعيار الأساسي للقوة في النظام العالمي خلال العقود الثلاثة القادمة هو المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة، بجانب حجم المساحة والسكان والموارد.

وقد نقلت (ظاهرة العولمة) الحالية من التركيز المحلي الى المجتمع العالمي وأثرت بهذا على كافة المجالات الاقتصادية والثقافية والمعلوماتية ، وعلى العلاقات بين الأفراد، ولم يعد بإمكان اي بلد ان يعتبر نفسه بمعزل عن تأثيرات الأحداث والتطورات الدولية ، بحيث أصبح العالم (قرية صغيرة) وأصبح كل مواطن من مواطني العالم ، وأصبح العيش في القرية العالمية والمقدرة على معرفة الآخرين والتفاهم والانسجام معهم واحترام الاختلافات الثقافية والروحية وتقبلها وتحقيق مشروعات مشتركه معهم وبناء السلام والتعاون الدوليين (اللجنة، 1999).

وبالنظر الى أعداد السكان في العالم نجد أنهم في زيادة مستمرة فمن عام 1975 الى عام 1993م ارتفع عدد السكان من 4 بلايين نسمه الى 5.75 بليون نسمه، وفي عام 2000 سوف يكون 6.35 بليون نسمه ثم في عام 2050م سوف يصل الى 10 بليون نسمه منهم 79% في الدول النامية ولا يحصلون إلا على 16% من ثروات العالم ويشكل النساء 70 من فقراء العالم ، وسيكون نصيبهن في التعليم اقل من نصيب الرجال ، وهو استدلال خطير لما تواجهه الدول النامية وأفرادها في المستقبل القريب (نوفل، 1996).

من خلال تلك الظروف التي ذكرت نجد ان **التعليم العالي يلعب** دوراً رئيسياً في أعداد رأس المال البشري الذي أصبح يفوق بأهميته رأس المال المادي ، فقد جاء في دراسة أجراها (البنك الدولي) (لـ192) بلداً الى ان نسبة 16% فقط من النمو تعود الى رأس المال المادي (الآلات والمباني والبنية الأساسية) وتأتي نسبة 20% منه من رأس المال الطبيعي ، و64% من النمو الى رأس المال البشري والاجتماعي من اجل ذلك نجد ان لصفة التعليم الناحية الأساسية لتنمية القدرات والمهارات المطلوبة للمستقبل (برنامج، 1996).

وان للمعلم دور أساسي في العملية التعليمية، فإن عضو هيئة التدريس في الجامعات، وعلى مستوى الدراسات العليا أيضا يكاد يكون له الأهمية القصوى في مواجهة التحديات الفكرية، والتيارات اللاأخلاقية ،والصفات التي تتطلب منه أن يعكس غيرها تجاه الطلاب ليكونوا الحلقة الجيدة للاستفادة منهم في تنفيذ خطط التنمية ومجالات التطوير والإنتاج في بلدانهم.

4.4. مشكلات البحث العلمي وأهمية التطوير:

إن من أهم الاتجاهات التي يفترض أن تتواجد في الجامعات هي (مسألة البحث العلمي) ، ولكن للأسف الشديد غدا الاهتمام بالتدريس أكثر من تحقيق الأبحاث العلمية التي هي أساس الإنتاج ثم التطوير في مجالاتها المختلفة.

فقد أخذت معظم الجامعات في الدول النامية تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية وخدمة المجتمع لعدة أسباب يتجلى بعضها في ارتفاع النصيب التدريسي لدى

بعض أعضاء هيئة التدريس وقلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي ، وعدم توفر الأجهزة والخدمات البحثية المطلوبة . كما أن هذه المرحلة تعتمد على تكوين قاعدة من المعلومات المختلفة لدى الطلبة لتكون أساسا للانطلاق في مجال العمل والاستمرار في مواصلة الدراسات العليا ، مما يترتب على ذلك تركيز أكثر على عملية التدريس وهذا ينطبق على جميع الجامعات في المملكة العربية السعودية.

ويلعب البحث العلمي دوراً أساسيا في عصرنا الحاضر باعتباره وسيلة لتطوير المعرفة والتجديد والابتكار والاختراع ، ولتوفير المعلومات لمتخذي القرارات و إيجاد الحلول للمشكلات ودفع عجلة التقدم ، وبفضل البحث العلمي تمكنت بعض الدول من ان تحقق تقدماً كبيراً وان تنتقل من التخلف الى مصاف الدول المتقدمة . كدول جنوب شرق آسيا- فالحكومة التايوانية على سبيل المثال أنفقت على البحث العلمي والتكنولوجيا 1.07% من إنتاجها القومي في عام 1987م وخططت لزيادة هذا الأنفاق الى 2% في عام 1995م، كما شجعت المؤسسات الخاصة للإنفاق على البحث والتطوير وأنفقت كوريا الجنوبية على البحث والتطوير2% من إنتاجها القومي في عام 1988م . وتسعى للوصول بهذا المعدل الى 5% في عام 2000م . وقد زاد عدد الباحثين فيها خلال الثمانينات من 6000 باحث الى 53 ألف باحث،كما ارتفع متوسط الإنفاق للباحث 14 مرّة خلال هذا العقد وأنشأت حكومة سنغافورة عدداً كبيرا من المعاهد ومراكز البحوث والتطوير لتدريب العمالة وتأهيلها من اجل تطوير إنتاجها الوطني والتكيف مع التكنولوجيا الجديدة (محيا، 1996).

ولعل تأخر البحث العلمي في مجتمع ما يعتبر أحد سمات التخلف والتبعية في هذا المجتمع ، ولذا نجد الدول المتقدمة بالبحوث العلمية ترصد لها الميزانيات الضخمة لأنها تعلم أن التوصل إلى نتائج مبتكرة في بحث واحد قد يكون له عائد ضخم يغطي أضعاف ما انفق على عدد كبير من البحوث الأخرى ، بل وتعتبر نسبة الإنفاق في دولة ما على البحث والتطوير الى إجمالي الإنتاج القومي فيها إحدى المؤشرات الهامة المستخدمة في العالم للدلالة على مدى الأولوية التي تعطيها

هذه الدول للبحث والتطوير فيها ، فإذا كانت نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى اجمالى الإنتاج المحلي اقل من 1% يكون أداء البحث والتطوير ضعيفاً جداً ، وإذا كانت تلك النسبة من 1% إلى 1.6% يكون أداء البحث والتطوير في مستوى أداء حرج وإذا كانت من نسبة 1.6% إلى نسبة 2% يكون الأداء المذكور في مستوى جيد وإذا كانت نسبة الإنفاق أكثر من 2% فان أداء البحث والتطوير يكون في مستوى مثالي وهكذا ، فقد زادت نسبة الاتفاق على البحث العلمي والتطوير إلى إجمالي الإنتاج المحلي في نهاية الثمانينات عن 3% في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد السوفيتي (سابقاً) وألمانيا الغربية (سابقاً)، وبلغت حوالي 2.7% في بريطانيا وفرنسا، وفي عام 1985 أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية على البحث والتطوير لكل فرد (446 دولاراً) وفي اليابان (305 دولار) ، وفي بريطانيا (178 دولاراً) ، حيث بلغت مساهمة الدولة في هذا الإنفاق حوالي 48% في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وحوالي 44% في فرنسا و38.5 في بريطانيا، وحوالي 20% في اليابان (شعبان، 1996).

وفي عام 1990م بلغت نسبة إنفاق أمريكا الشمالية على البحث والتطوير 42.8% ، وأنفقت أوروبا 23.2% مقابل 0.2% في إفريقيا جنوب الصحراء، 0.7% في الدول العربية مما تسبب في هجرة الأدمغة نحو البلاد الغنية .

ويلاحظ من خلال هذا تزايد الإنفاق على الأبحاث العلمية في الدول المتقدمة، بينما يتراجع في الدول العربية بسبب النقص في التمويل، حيث بلغ الإنفاق على البحث والتنمية في المنطقة العربية 0.75% من إجمالي الناتج القومي في عام 1990م ، وتنفق النسبة الكبيرة منه على الأجور والمرتبات مثلاً في مصر ينفق 76% من الأموال المخصصة للبحث على المرتبات والأجور، في حين تنفق اليابان 2.8 % وأمريكا 2.48% وكوريا الجنوبية 2.2% من إنتاجها القومي على البحوث العلمية ، علما بأن نسبة الأجور في هذه الدول لا تزيد عن 20% من النفقات المخصصة للبحث العلمي ، وهذا الوضع يقف عثرة في طريق تطوير البحث العلمي في الدول العربية ويجعله نشاطاً هامشياً ، ولهذا فان الدول العربية مطالبه برفع نسبة ما تنفقه على

البحث الى 1% على الأقل من إجمالي الدخل القومي ، بالإضافة إلى عدم التعاون البحثي بين الجامعات العربية ووحدات الإنتاج والخدمات في المجتمع مما يحرم الأبحاث من مصادر التمويل ، كما يحرم مؤسسات المجتمع من مؤتمرات البحث العلمي التي يمكن ان تقوم بها الجامعات (حمود، 1997).

ومن خلال ما تقدم يلاحظ ضعف الإمكانات المتوفرة للبحوث العلمية وهو ما ينطبق على الجامعات السعودية وتكمن فيما يلي-:

- المكتبات وعدم تحديثها.
- قلة مصادر المعلومات والمعامل المتطورة.
- عدم وجود شبكات فرعيه للمعلومات تربط بين الجامعات في المملكة.
- قلة توافر (الدوريات العلمية) بمختلف اللغات وبشكل مستمر.
- عدم توافر الكتب والمصادر الحديثة إلا البعض منها وبعد مرور مدة على صدورها.
- يغلب على البحوث طابع الجهود الشخصية لا الطابع المؤسسي حيث يعدها غالباً أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بقصد الترقية لوظائف أعلى أو معظم طلبة الدراسات العليا بهدف الحصول على درجه علميه.
- يلاحظ أن كثيراً من أعضاء هيئة التدريس يتوقفون عن إجراء البحوث بعد حصولهم على درجة الأستاذية في حين يفترض أن يضاعفوا إنتاجهم العلمي نظير توسع خبراتهم.
- بعض ذوي المناصب كرؤساء الأقسام وعمداء الكليات وكلاء الجامعات يستغلون بعض المتعاقدين لعمل البحوث الشخصية الهزيلة ، وهذا حدث بكثرة في بعض الجامعات مما قللّ من شخصياتهم العلمية والأكاديمية.
- يقوم بعض المتعاقدين بعمل بعض البحوث ورسائل الماجستير والدكتوراه وبيعها على بعض الطلاب والطالبات مما جعل قيمة البحث العلمي تضعف.

5. تحليل النتائج:

- يعتبر البحث العلمي أحد العناصر الأساسية والمهمة في التعليم العالي والعمود الفقري لإنشاء الجامعات ومراكز البحث العلمي وكذلك العامل المهم في رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس في مجالات تخصصهم وفي إنجاح عملية التدريس، هذا بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التي يتطلع إليها المجتمع.
- -يلعب البحث العلمي دوراً أساسيا في كلية التربية بالمملكة العربية السعودية و هو وسيلة لتطوير المعرفة والتجديد والابتكار والاختراع.

6. خاتمة:

مما سبق تبرز أهمية البحث العلمي في مختلف الميادين ، على انه دعامة أساسية لكل مناحي الحياة الكونية،لما يحققه من تطور و رفاهية بالنسبة للمجتمعات و الدول على حد سواء ، كما أن التعليم العالي عرف توسعا و اهتماما كبيرا ،حيث أن التغيرات و التطورات التي عرفها التعليم العالي، تستلزم مرونة مؤسسات التعليم العالي و برامجها لتتأقلم مع هذه التغيرات .و كفاءات عالية لهيئة التدريس بها، التي تشكل محور العملية التعليمية و أحد أهم مدخلاتها. فلابد من العمل على تمكين البحث العلمي من أداء دوره في خدمة المجتمع وتطوير التعليم العالي وخاصة في المجالات التطويرية والتنموية بما يفرض على المؤسسات والأفراد ذات العلاقة أن تكون على قدر المسؤولية وتحقيق رسالة البحث العلمي.

نوصي و نقترح:

من خلال هذا العرض نؤكد على ضرورة اهتمام الجامعات بالمملكة بالبحث العلمي عن طريق دعم وزارة التعليم العالي وذلك عبر التوصيات والمقترحات التالية:

- زيادة ميزانية البحث العلمي بالجامعات.

- العدالة في توزيع الحصص البحثية الجماعية على أعضاء هيئة التدريس وفقاً لضوابط و أولويات بعيدة عن الشخصية سواء بتكليف الجامعات أو من مدينة الملك عبد العزيز أو من مكتب التربية العربي أو من أي مركز من المراكز العلمية.
- توسيع قاعدة المشاركة في المؤتمرات والندوات الخارجية لأعضاء هيئة التدريس حسب التخصصات وليس حسب المناصب كما يحدث حاليا .
- تدعيم المكتبات بالكتب والدوريات المتخصصة والأجهزة والأدوات الحديثة.
- محاولة إيجاد (شبكة معلومات) تربط بين الجامعات في الداخل والجامعات في الدول العربية عبر مراكز فرعية للمساعدة في الإعداد وجمع المعلومات.
- متابعة الأعمال البحثية في الجامعات وتقديم تقارير عنها والعمل على تدعيم المبرزين في المجالات البحثية.
- منع الازدواجية في قضية تحكيم البحوث بحيث ينبغي ان يدرس وضعها بجديه لأن ما ينشر في مجلة محكمة يجب إلا يعاد تحكيمها عن طريق المجالس العلمية وهو ما يحدث في بعض المجالس العلمية ومنها (جامعة الملك فيصل) وذلك أسوء ببعض الجامعات العربية الأخرى، ومنطقياً ينبغي إلا تكون المجالس العلمية حاجزاً أمام ترقيات أعضاء هيئة التدريس، مما يتسبب في تأخير الترقية لأكثر من سنة بين المحاضر وانعقاد الجلسات وانتظار المحكمين والتأخير...الخ.
- إعادة النظر في المهام التي تلقى على عاتق أعضاء هيئة التدريس، وإحداث نوع من التوازن بين التدريس والإرشاد والبحوث وخدمة المجتمع مع زيادة الساعات المخصصة للبحث العلمي للمشهود بكفاءتهم البحثية.
- تطوير مناهج البحث العلمي بحيث تكون مع بدء الدراسة الجامعية لإكساب الطلبة في وقت مبكر مهارات البحث والتجريب واستخدام مصادر التعليم والمعلومات الجديدة وتدريبهم على مناهج البحث وأدواته.

- تطوير برامج الدراسات العليا التي تؤهل الكوادر الوطنية من الباحثين والتشدد في مستوى الرسائل العلمية.

6. قائمة المراجع

الاسعد، عمر. (1988). *انماط التعليم العالي التي يحتاجها الوطن العربي حتى 2000*. القاهرة: دار المعارف. (صفحة 98.

برنامج الامم المتحدة. (1996). *التقرير الخاص بالتنمية البشرية*. نيويورك: برنامج الامم المتحدة الانمائي.

التميمي، مهدي. (2007). *مهارات التعليم:دراسات في الفكر و الاداء التدرسي* (الإصدار الطبعة الأولى). الاردن: دار كنوز المعرفة. (صفحة 19).

جرادات، محمود .، ريض، اشتراك. (2000). *التوقعات المستقبلية للتعليم الجامعي الرسمي في الاردن. مؤتمر التعليم العالي في الاردن بين الواقع و الطموح*. عمان: جامعة الزرقاء الاهلية. (صفحة 78).

جريدة الجزيرة. (1997). *جريدة الجزيرة* (العدد 9052 في 1418/3/7هـ)،ص 5.

جريدة الشرق الاوسط . (1997). *جريدة الشرق الاوسط* (6797)،ص 16.

جريدة الشرق الاوسط. (1997). *جريدة الشرق الاوسط* (6797)،ص 16.

الحلفاوي، وليد محمد سالم. (2006). *مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية* (الإصدار الطبعة الأولى). الاردن: دار الفكر. (صفحة 58).

الحلفاوي، وليد محمد سالم. (2006). *مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية* (الإصدار الطبعة الأولى). الأردن: دار الفكر. (صفحة 100).

حمود، وفيقة . (1997). *خصائص العصر ومتطلباته العلمية والتعليمية. ورقة عمل مقدمه للندوة العربية الاقليمية حول مساهمة التعليم العالي في تطوير النظام التربوي* ،ص ص 27 _ 28.

زيتون، محيا. (1996). *مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية اعادة الهيكلة الرأسمالية* . حلقة دراسية لقادة الفكر التربوي المتخصصين في الدراسة المستقبلية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.بيروت.ص ص 39 40.

السامرائي، السامرائي. (2007). *إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي و الخدمي* (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار جرير للنشر و التوزيع. (صفحة 131).

شحادة، بشير . (2000). *دور البحث العلمي على مستوى التعليم العالي بين الواقع و الطموح. مؤتمر التعليم العالي في الاردن بين الواقع و الطموح*. عمان: جامعة الزرقاء الاهلية. (صفحة 122).

شعبان، مصطفى. (1996). *البحث العلمي في الجامعات وتحديات المستقبل*. المؤتمر القومي السنوي الثالث .القاهرة: مركز تطوير التعليم الجامعي جامعة عين شمس. (صفحة 24).

العبادي ،هاشم فوزي. (2008). *إدارة التعليم الجامعي، مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر*. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع. (صفحة 323).

عبد الحكيم بدران. (1990). *تشجيع البحث العلمي على المستوى التعليم العالي و التعليم العالي في الخليج العربي*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.(صفحة 69).

عزوز، علي. (2012). *دور مدبر المخبر و المجلس العلمي في ديناميكية المخبر*. الملتقى الوطني حول افاق الدراسات العليا و البحث العلمي في الجامعة الجزائرية ايام 23 و26 افريل. الجزائر: جامعة الجزائر،(صفحة 227).

عوض،عادل .، عوض، سامي. (2005). *البحث العلمي و تحديات القرن القادم*. ابوظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية. (صفحة 44).

فريحات،غالب. (2011).*ثقافة البحث العلمي*. عمان: دار اليازوز. (صفحة 67).

فليح، حسن خلف. (2007). *اقتصاديات التعليم و تخطيطه*. الاردن: عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع. (ص ص247-246).

اللجنة الدولية المعنية. (1999). *اليونيسكو التعليم ذلك الكنز المكنون مقتطفات من التقرير الذي قدمته الى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين .* باريس: اليونيسكو.

مجدي ،عزيز ابراهيم. (2007). *موسوعة المعارف التربوية*. القاهرة: دار عالم الكتب. (صفحة 1082).

نوفل، نبيل . (1996). *رؤى المستقبل المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين (المنظور العالمي والمنظور العربي)*. ببيروت: ورقة عمل مقدمه الى الحلقة الدراسية لقادة الفكر التربوي المتخصصين في الدراسات المستقبلية.

damme, d. v. (2001). *Quality issues in the internationalization of higher education*. Kluwer Academic publisher. Netherland. *Springer. Netherland* , p 418.

forest, j., & altrbach. (2007). *International handbook of higher education. International Handbook of HigherEducation,spinger* .p121.

philip, altbach .(2009) .Evolution de l'enseignement supérieur aux niveau mondial, Vers une révolution du monde universitaire .*Conference on Higher Education* .paris: unesco.p2.